

Distr.: General
6 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية
للحسابات والتحقيقات

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووفقاً لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٢١/٢٠١٤، يتضمن التقرير معلومات عن الخسائر المالية التي حددتها التحقيقات وعن طريقة استرداد المبالغ وقيمتها. ويواصل هذا التقرير أيضاً معالجة طلبات المجلس الواردة في مقررات الأعوام السابقة، ويُذكر منها: عناوين جميع التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت خلال العام ودرجات التقييم الواردة (المقرر ٢٤/٢٠١٣)، والمسائل الهامة التي لها صلة بالكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (المقرر ١٨/٢٠١٢)، وحالات الغش والإجراءات التي أُتخذت في حالات سوء السلوك (المقرر ٢٢/٢٠١١). ويردُّ ردُّ الإدارة على هذا التقرير بشكل منفصل (وفقاً للمقرر ١٣/٢٠٠٦)، كما يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في شكل تذييل لهذا التقرير (وفقاً لما ورد في الوثيقة DP/2008/16/Rev.1).



عناصر مقرر

قد يوّد المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛
(ب) أن يعرب عن دعمه المستمر لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية
لمراجعة الحسابات.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	مقدمة
٤	أولاً - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩	ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٩	ثالثاً - الملاك الوظيفي والميزانية
١١	رابعاً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات
١١	ألف - مراجعة حسابات المقر
١٢	باء - مراجعة حسابات المكاتب القطرية
١٤	جيم - مراجعة حسابات الصندوق العالمي
١٥	دال - مراجعة حسابات المشاريع
١٦	هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات
١٨	خامساً - متابعة توصيات مراجعي الحسابات
١٩	سادساً - استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية و/أو الحكومات الوطنية
٢٢	سابعاً - التحقيقات
٢٩	ثامناً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٢٩	تاسعاً - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى
٣٠	عاشراً - الاستنتاج العام

مقدمة

- ١ - يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي، الذي يتناول أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٢ - ووفقاً لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٢٠١٤/٢١، يتضمن هذا التقرير معلومات عن الخسائر المالية التي حددتها التحقيقات وعن طريقة استرداد المبالغ وقيمتها. ويواصل هذا التقرير أيضاً معالجة طلبات المجلس الواردة في مقررات الأعوام السابقة، ويُذكر منها: عناوين جميع التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت خلال العام ودرجات التقييم ذات الصلة (المقرر ٢٠١٣/٢٤)، والمسائل الهامة التي لها صلة بالكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (المقرر ٢٠١٢/١٨)، وحالات الغش والإجراءات التي أُتخذت في حالات سوء السلوك (المقرر ٢٠١١/٢٢). ويردُّ ردُّ الإدارة على هذا التقرير بشكل منفصل (وفقاً للمقرر ٢٠٠٦/١٣). كما يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في شكل تذييل لهذا التقرير (وفقاً لما ورد في الوثيقة DP/2008/16/Rev.1).

أولاً - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

- ٣ - يسعى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام فعال للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بهدف تحسين فعالية وكفاءة عمليات البرنامج الإنمائي في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. وقد تم تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقره مدير البرنامج.
- ٤ - ووفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، يؤكد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بمقتضى هذا التقرير استقلاله التنظيمي. وفي عام ٢٠١٤، كان المكتب حراً من أي تدخل في تحديد نطاق عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات وأداء عمله والإبلاغ عن النتائج التي يتوصل إليها.
- ٥ - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان النوعية وتحسينها، يشمل في آن معاً مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية للعملاء بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ ارتياح العملاء لسير عمليات المراجعة. ويجري أيضاً، كل خمس سنوات، تنفيذ استعراضات خارجية دورية تتعلق بضمان النوعية. وقد أُجري الاستعراض الثاني للتحقيقات في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، وستتاح نتائجه

في عام ٢٠١٥. وأكد الاستعراض الثاني للمراجعة الداخلية الذي نُفذ في عام ٢٠١٢ استمرار امتثال المكتب بوجه عام للمعايير الدولية المتعلقة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. ومن المقرر إجراء الاستعراض الخارجي الثالث لضمان النوعية في عمليات المراجعة الداخلية في عام ٢٠١٧. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٤، أجرى المكتب استعراضاً داخلياً لنوعية مهامه في مجال مراجعة الحسابات، وستتاح نتائجه في عام ٢٠١٥.

٦ - وعلى مدى عام ٢٠١٤، تلقى المكتب دعماً قوياً من الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أتاحت المشاركة المستمرة لمدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي، بصفة مراقب، إسداء المشورة بشأن جانبي الرقابة والمساءلة في السياسات الجديدة، والتعليق على نشوء أي خطر محتمل بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما عقد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات اجتماعات مع مكتب الشؤون الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والتكررة في مراجعة الحسابات والتحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في اجتماعات مع الجهات المانحة من أجل تعزيز التعاون مع النظراء في المنظمات الأخرى.

الرقابة الخارجية المستقلة

٧ - واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إسداء المشورة لمدير البرنامج بهدف تعزيز فعالية مهام المراجعة الداخلية والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠١٤، استعرضت اللجنة خطة العمل السنوية للمكتب لعام ٢٠١٤ وتنفيذها من خلال التقارير المرحلية ربع السنوية. وأجرت اللجنة أيضاً عملية استعراض لأنشطة المكتب في مجالي مراجعة الحسابات والتحقيقات، وجرت الإحاطة علماً بها في التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ الذي قدمه المكتب إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤. وعقدت اللجنة جلسات خاصة مع مدير المكتب في جميع اجتماعاتها الدورية في عام ٢٠١٤.

٨ - وظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على عمليات مراجعة الحسابات التي يُجريها المكتب واستعراضاته لضمان النوعية في عمليات المراجعة التي تجريها أطراف ثالثة لحسابات مشاريع تنفذها منظمات غير حكومية وحكومات وطنية (تُعرف بمشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني).

الأسس التي يقوم عليها توفير الضمان المستقل لمدير البرنامج

٩ - توجيهاً لتوفير الضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة، شملت خطة العمل السنوية للمكتب لعام ٢٠١٤ مزيجاً مناسباً من وحدات العمل والمهام والأنشطة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، فضلاً عن مشاريع التنفيذ المباشر، والمِنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي). وقد وافق مدير البرنامج على خطة العمل السنوية على إثر إقرارها من جانب اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

التخطيط على أساس المخاطر

١٠ - وضع المكتب خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ بعد إجراء تقييم للمخاطر في مجالاته المشمولة بالمراجعة. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تقوم على المشاركة، وعقد سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا والمكاتب المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين. وأجرى مشاورات مع مجلس مراجعي الحسابات لكفالة أن يكون النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي سليماً، وللتقليل أيضاً من تكرار الجهود المبذولة لتوفير الضمان لمدير البرنامج والمجلس التنفيذي.

تقارير مراجعة الحسابات التي جرى إصدارها

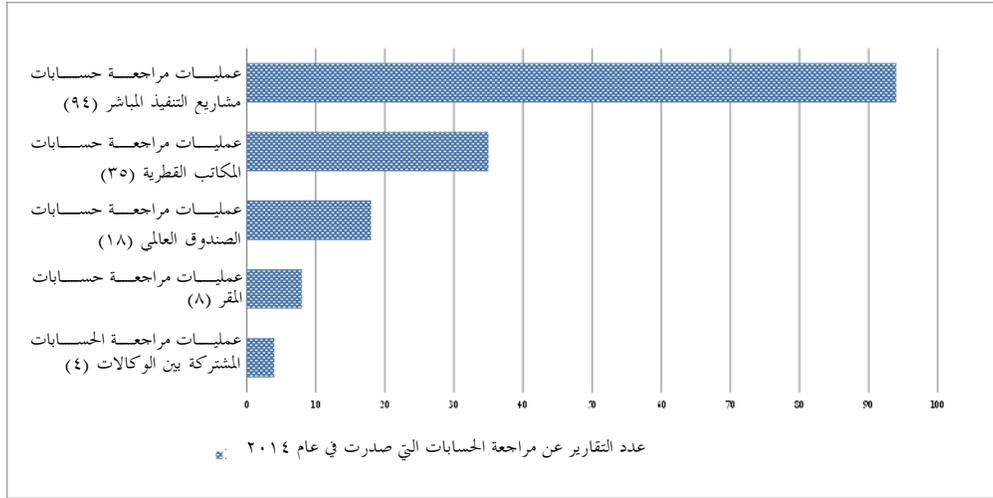
١١ - في عام ٢٠١٤، أصدر المكتب ١٥٩ تقريراً عن مراجعة الحسابات، وهي تتألف مما يلي: ثمانية تقارير عن مراجعة حسابات المقر، و ٣٥ تقريراً عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية (بما في ذلك أربعة تقارير تم إعدادها من بُعد، لأسباب أمنية في أغلب الأحيان)، و ١٨ تقريراً عن مراجعة حسابات منَح الصندوق العالمي (بما في ذلك اثنان من التقارير الموحدة)، و ٩٤ تقريراً عن مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر (٩١ تقريراً على مستوى المكاتب القطرية وثلاثة تقارير على مستوى المقر)، وأربعة تقارير عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات (انظر الشكل ١). ووفقاً للمقرر ٢٤/٢٠١٣، يتضمن المرفق ٢ عناوين جميع التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت في عام ٢٠١٤ ودرجات تقييمها.

١٢ - وبالنظر إلى أن تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤ قد شملت، في معظمها، الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٣، فإن نتائج عمليات المراجعة تعكس بوجه عام حالة البرامج والعمليات في عام ٢٠١٣. وشملت عمليات مراجعة الحسابات على الصعيد القطري، البالغ عددها ١٣٧ عملية، نحو ٢,٣ بليون دولار (أي ما يمثل ٥٠ في المائة) مما مجموعه نحو ٤,٦ بلايين دولار من النفقات التي تكبدها برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الميداني في عام ٢٠١٣. وشملت عمليات المراجعة التي أجرتها أطراف ثالثة لحسابات مشاريع نفذتها منظمات غير حكومية/مشاريع طريقة التنفيذ الوطني مبلغاً إضافياً قدره ١,٩٢ بليون دولار من النفقات.

الشكل ١

عدد ونوع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤



درجات التقييم في إطار عمليات المراجعة

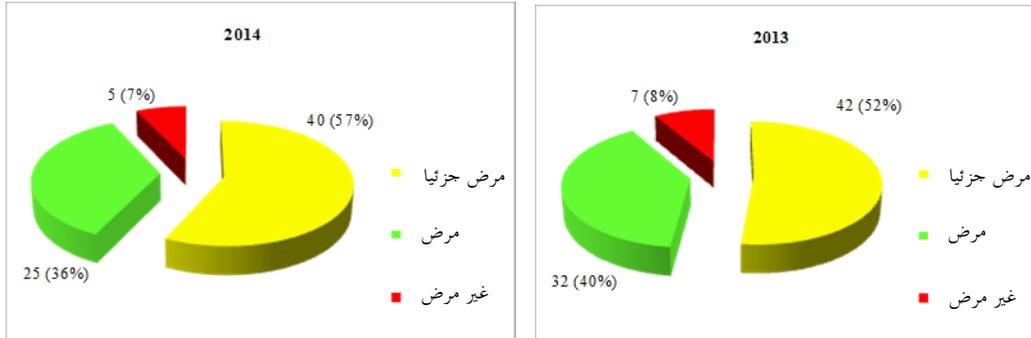
١٣ - بناءً على نتائج عمليات المراجعة، يحدّد المكتب درجات تقييم عامة لعمليات المراجعة في معظم تقاريره، في محاولة لتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتشمل الاستثناءات من درجات التقييم عمليات متابعة مراجعة الحسابات، وعلى وجه الخصوص، المراجعات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر التي تضطلع بها شركات مراجعة الحسابات باسم المكتب، والتقارير الموحدة المتعلقة بعدة عمليات مراجعة، وعمليات مراجعة الحسابات الأخرى ذات النطاق المحصور، التي تنطوي على عدد محدود من الأهداف.

١٤ - وثمة ٨٩ تقريراً من التقارير لم تتضمن أي تقييم عام من مجموع قدره ١٥٩ تقريراً. أما التقارير المتبقية، البالغ عددها ٧٠ تقريراً، فقد حصل ٢٥ تقريراً منها (ما يمثل نسبة ٣٦ في المائة) على درجة 'مرض'؛ وحصل ٤٠ تقريراً آخر (ما يمثل نسبة ٥٧ في المائة) على درجة 'مرض جزئياً'؛ وحصلت خمسة تقارير (ما يمثل ٧ في المائة) على درجة 'غير مرض' (انظر الشكل ٢). وكان توزيع درجات التقييم في عمليات المراجعة في عام ٢٠١٤ مشابهاً لتوزيع عام ٢٠١٣. وكانت التقارير التي حصلت على درجة تقييم

‘غير مُرضٍ’ تتعلق بإحدى مراجعات حسابات المقر، وبثلاث مراجعات لحسابات المكاتب القطرية، وبمراجعة لحسابات الصندوق العالمي.

الشكل ٢

مقارنة بين درجات التقييم في عمليات مراجعة الحسابات (عام ٢٠١٤ مقابل عام ٢٠١٣)



١٥ - فيما يتعلق بمشاريع التنفيذ المباشر، هناك نوعان من مراجعة الحسابات: (أ) يستتبع أولهما المراجعة المالية فحسب (بما يشمل البيانات بشأن نفقات المشروع، والأصول الثابتة، والنقدية)؛ و (ب) يجمع ثانيهما بين المراجعة المالية ومراجعة نُظم الرقابة الداخلية. وتُفرض جميع المراجعات المالية التي تُجرىها شركات مراجعة الحسابات إلى رأي مراجعي الحسابات؛ أما العمليات التي تشمل مراجعة نُظم الرقابة الداخلية، فهي تتضمن، بالإضافة إلى رأي مراجعي الحسابات، درجة تقييم يحددها المكتب في إطار عملية المراجعة. وبناءً على ذلك، أصدرت شركات مراجعة الحسابات، لما مجموعه ٩٢ من عمليات المراجعة المتعلقة بمشاريع التنفيذ المباشر في عام ٢٠١٤، ما قدره ٧٢ رأياً بدون تحفظ، و ١٨ رأياً مشفوعاً بتحفظ، وامتنعت في حالتين عن إبداء الرأي. وبلغ صافي الأثر المالي للمشاريع التي صدرت بشأنها آراء مشفوعة بتحفظ وحالات امتناع عن إبداء الرأي ما قدره ٦,٩ ملايين دولار (٢,١ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات). وأسفرت عمليات مراجعة بيانات الأصول الثابتة، البالغ عددها ٦٤ عملية، عن إصدار ٥٦ رأياً بدون تحفظ، وخمسة آراء مشفوعة بتحفظ، ورأي سلمي واحد، وحالتين من الامتناع عن إبداء الرأي. وبلغ صافي الأثر المالي لتلك المشاريع، فيما عدا الآراء الصادرة بدون تحفظ، ما قدره ٠,٩ مليون دولار.

ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٦ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٢، يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكشف العلني عن جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن المكتب، ويكفل في الوقت نفسه الحفاظ على سلامة ونوعية المعلومات التي يتم الكشف عنها من خلال بذل المكتب العناية الواجبة وتنفيذه عمليات ضمان النوعية. ويواصل المكتب إطلاع دول أعضاء محددة على التقارير النهائية عندما تتضمن نتائج ذات صلة بتلك الدول، مع إبلاغها بثلاثة أسابيع لاستعراض التقارير وتقديم تعليقاتها، وهو بذلك يحترم الحاجة إلى حماية المعلومات الواردة في عمليات المراجعة قبل نشرها.

١٧ - وفي عام ٢٠١٤، كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن ١٧٣ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وخضعت تسعة منها للتنقيح جزئياً لأنها كانت تحتوي على معلومات حساسة بشأن السلامة والأمن. وسُجلت ٣٧١٥ زيارة إلى الصفحة الشبكية المتعلقة بالكشف العلني (<http://audit-public-disclosure.undp.org/>)، وقد أُحصي ٢٧٠٨ من الزائرين "المنفردين"، وهذا يعني أن الزيارات اللاحقة لم تُحتسب.

١٨ - وفي ما عدا التقارير التي تم الكشف عنها علناً، تلقى المكتب في عام ٢٠١٤ طلبات من حكومات إسبانيا والسويد وكندا للاطلاع على ثلاثة تقارير صادرة قبل ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وطبقاً للمقرر ٢٣/٢٠١١، لم تُرد طلبات من أي منظمة غير مشمولة بمقرر المجلس (من غير الدول الأعضاء أو المنظمات الحكومية الدولية المانحة أو الصندوق العالمي).

ثالثاً - الملاك الوظيفي والميزانية

١٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان لدى المكتب ٨٠ وظيفة معتمدة (باستثناء أربع وظائف ممولة تمويلياً كاملاً لموظفين فنيين مبتدئين) مقابل ٧٩ وظيفة معتمدة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، أنشئت وظيفة لغرض المساعدة في إدارة مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر في شرق وجنوب منطقة أفريقيا. وتم تمويل الوظيفة على أساس مبدأ استرداد التكاليف من مشاريع التنفيذ المباشر الخاضعة للمراجعة في تلك المنطقة دون الإقليمية. ومن بين الوظائف الـ ٨٠، كانت هناك ٧٥ وظيفة مشغولة وخمس وظائف شاغرة (وظيفتان لمتخصصين في مراجعة الحسابات وثلاث وظائف لمعاونين إداريين). وفي عام ٢٠١٤، أُنجزت عملية استقدام الموظفين لسبع وظائف جديدة لمحققين.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٤، كانت ميزانية المكتب الإجمالية تبلغ ١٩,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٥ مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية عام ٢٠١٣ التي بلغ قدرها ١٧,٨ مليون دولار. وتُعزى الزيادة في الميزانية، في المقام الأول، إلى وظائف المحققين السبع الجديدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في آب/أغسطس ٢٠١٣ (DP/2014/16). وجرى تأمين أموال قدرها ١٣,٥ مليون دولار (أي ما يمثل نسبة ٧٠ في المائة) من الموارد العادية، وجرى تأمين الرصيد (أي ما يمثل نسبة ٣٠ في المائة) من الموارد الأخرى. وبالإضافة إلى مبلغ ١٩,٣ مليون دولار، حُمِلت التكاليف المباشرة لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر على ميزانية كل مشروع من تلك المشاريع الخاضعة للمراجعة، وبلغ قدرها ما مجموعه ١,٤ مليون دولار.

الشكل ٣

مستوى موارد المكتب في عام ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١١,٤	مراجعة الحسابات
٥,٧	التحقيقات
٢,١	الإدارة والدعم
٠,١	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
*١٩,٣	المجموع

* كانت الميزانية المقررة للمكتب تبلغ ١٩,١ مليون دولار، لكن المكتب تلقى ١٩,٣ مليون دولار. ويُعزى الفرق إلى تكاليف الموظفين.

الأثر الذي تحدّثه الموارد على الولاية (المقرر ٢٠١٤/٢١)

٢١ - أسهمت الموارد الإضافية المتاحة للمكتب من جانب إدارة البرنامج الإنمائي في تعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، تمكن المكتب في عام ٢٠١٤ من الاضطلاع على نحو فعال بالعمليات المقررة لمراجعة الحسابات، وكذلك بأنشطة التحقيقات اللازمة.

٢٢ - وعلى وجه التحديد، كان لوظائف المحققين الإضافية دور أساسي في زيادة عدد التقارير الصادرة عن التحقيقات. وفي عام ٢٠١٤، تم إصدار ٥٩ من تقارير التحقيق، وهو عدد يتجاوز العدد السنوي لتقارير التحقيق الصادرة خلال الأعوام السابقة، ويمثل زيادة

قدرها ٢٠ في المائة عن العدد الإجمالي لتقارير التحقيق الصادرة في عام ٢٠١٣ (٤٩ تقريراً من تقارير التحقيق). وفي عام ٢٠١٤، أتاحت الموارد الإضافية للمكتب أن ينفذ بنجاح نموذجه المتعلق بالتحقيق الاستباقي، وأن يضطلع بأول مهمة له في مجال التحقيق الاستباقي، وبأول مهمة له "على أساس المعلومات الاستخباراتية" في مجال التحقيق الاستباقي. وخلال عام ٢٠١٤ أيضاً، تمكن المكتب من البدء بتقديم إحاطات منتظمة وتقارير عن "الدروس المستفادة من التحقيقات" إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ووحدات العمل المعنية الأخرى.

رابعاً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

ألف - مراجعة حسابات المقر

٢٣ - كانت المراجعات الثماني في المقر متصلة بوحدي عمل بالمقر وبست مهام إدارية عامة.

٢٤ - وإجمالاً، فإن التقارير المتعلقة بمراجعة حسابات كل من المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومقر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوعي الأمم المتحدة، والإدارة المركزية للمخاطر التابعة للبرنامج الإنمائي، ونظام أطلس التابع للبرنامج الإنمائي، ونظام إدارة الإجازات، وسياسات وإجراءات المسار العاجل، والدعم المباشر للميزانية في مكتب قطري واحد، قد أسفرت عن صدور ٤٣ توصية، صُنفت ١٣ منها (أي ما يمثل ٣٠ في المائة) باعتبارها ذات أولوية عليا.

٢٥ - وأبرزت مراجعة حسابات الإدارة المركزية للمخاطر التابعة للبرنامج الإنمائي ضرورة تعزيز أداء دورة إدارة المخاطر في المنظمة على جميع المستويات، وإعادة تصميم سياساتها وأدواتها وممارساتها في مجال إدارة المخاطر بما يتماشى مع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، ونموذج تسيير الأعمال المتغير للبرنامج الإنمائي. ولاحظ مراجعو حسابات نظام إدارة الإجازات عدم وجود ضوابط تطبيقية فيما يتعلق بباب الإجازات وما يدخل عليه من تعديلات. وأوصى مراجعو حسابات المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع للبرنامج الإنمائي بتعزيز وتوثيق أنشطة إدارة المخاطر بالاستناد إلى عملية لتحليل المخاطر تُجرى بانتظام. وقد تمثل الهدف من التوصيات التي قدمها مراجعو حسابات نظام أطلس التابع للبرنامج الإنمائي في تحسين حقوق الاطلاع على بوابات النظام الموصولة مباشرة بالإنترنت والحد من الثغرات الموجودة فيها. ولاحظ مراجعو حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوعي الأمم المتحدة وجود أوجه عدم كفاءة ناشئة عن محدودية تكامل

النُظم، الأمر الذي يُبرز ضرورة قيام متطوعي الأمم المتحدة بمواءمة استراتيجيتهم المتبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع استراتيجية البرنامج الإنمائي.

٢٦ - ورُكِّزَ مراجعو حسابات مقر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على ضرورة إعادة تقييم الهيكل التنظيمي للصندوق من خلال إنشاء مكاتب إقليمية، وتقديم توجيهات واضحة بشأن أدوار ومسؤوليات مختلف الوحدات وفرادى الموظفين، والاستعانة بالمركز العالمي للخدمات المشتركة التابع للبرنامج الإنمائي. وأوصوا أيضاً بتحسين السياسات التي تنظم طرق أداء عمل الصندوق، وباعتماد الإدارة المركزية للمخاطر.

باء - مراجعة حسابات المكاتب القطرية

٢٧ - تضمنت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الـ ٣٥ التي صدرت في عام ٢٠١٤ ما عدده ٣٠ مراجعة للنطاق العام وخمس مراجعات لوظائف تضطلع بها مكاتب محددة (إدارة الأصول، وإدارة شؤون الإدارة العامة، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلومات والاتصالات، والإشراف على أداء مسؤول الرصد). وإجمالاً، أسفرت عمليات مراجعة الحسابات هذه عن صدور ٢٨٠ توصية (انظر الشكل ٤)، وقد تناول معظمها (بنسبة ٥٥ في المائة) المجالات التالية (يرد أدناه بيان المشاكل التي لوحظت في ستة مكاتب على الأقل):

(أ) المشتريات، من قبيل ضعف الممارسات المتبعة في التخطيط للمشتريات (سبعة مكاتب)، وعدم تقديم الطلبات إلى اللجان المعنية بالمشتريات (سبعة مكاتب)، وأوجه القصور في استخدام طريقة التعاقد الفردية، ويُذكر منها على سبيل المثال: عدم كفاية العملية التنافسية، وعدم التثبت من المستندات أو عدم إجراء تقييمات للأداء، واستخدام فرادى المتعاقدين لأداء المهام الأساسية (عشرة مكاتب)؛

(ب) عدم الاضطلاع بمهام إدارة المشاريع، من قبيل تقييم القدرات/التقييم المقارن للشركاء في التنفيذ أو الأطراف المسؤولة (سبعة مكاتب)؛

(ج) الموارد البشرية، من قبيل أوجه الضعف في عمليات استقدام الموظفين، ويُذكر منها على سبيل المثال: قيام الحكومات باختيار الموظفين دون دعم من البرنامج الإنمائي، وعدم التوثيق، واستقدام متعاقدين للخدمات لا يملكون تصاريح عمل وعدم إبرام عقود للخدمات (تسعة مكاتب)، وعدم إنجاز التدريب الإلزامي (١٠ مكاتب)؛

(د) المالية، من قبيل إدارة السلف، ويُذكر على سبيل المثال، السلف المستحقة منذ وقت طويل والأخطاء في تسجيل السلف (سبعة مكاتب).

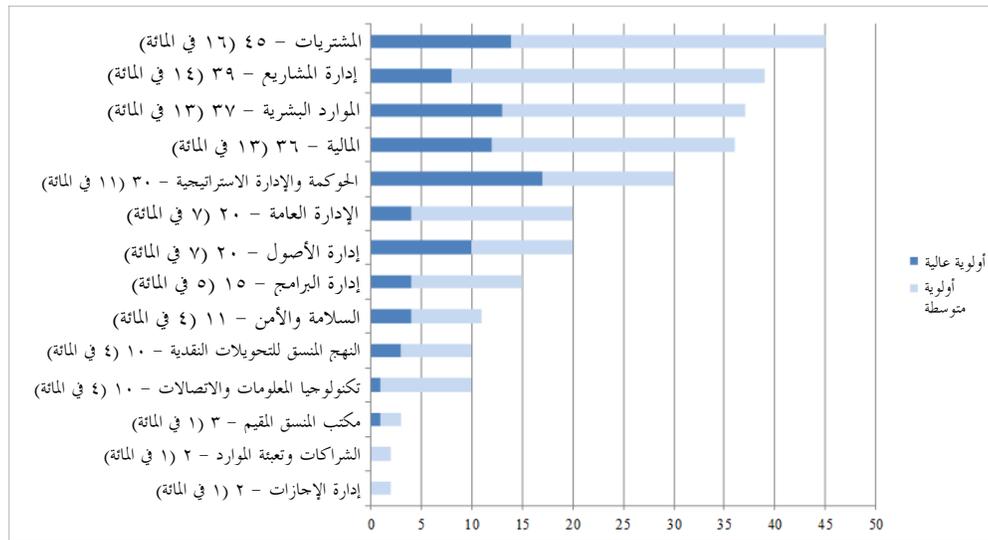
٢٨ - ومن بين التوصيات الـ ٢٨٠ المقدمة، كان هناك ٣٠ توصية تمثل الغرض منها معالجة أوجه القصور في الحوكمة والإدارة الاستراتيجية، من قبيل تنفيذ استراتيجيات رامية إلى تحسين الاستدامة المالية، وكفالة الفصل بين المهام والواجبات على نحو وافي، ومتابعة المساهمات الحكومية المستحقة السداد في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب. بما يعزز الضوابط الداخلية عن طريق مواءمتها مع الإطار المؤسسي للضوابط الداخلية، ومعالجة مواطن الضعف في مهمة الرصد من خلال توخي الدقة في وضع المؤشرات وخطوط الأساس والأهداف. وقد صُنفت سبع عشرة توصية (أي ما يمثل ٥٧ في المائة) من التوصيات الـ ٣٠ باعتبارها ذات أولوية عالية.

الشكل ٤

توزيع توصيات مراجعي حسابات

المكاتب القطرية وترتيب أولوياتها في تقارير عام ٢٠١٤

(مجموع التوصيات: ٢٨٠ توصية)



مراجعة الأداء

٢٩ - في عام ٢٠١٤، بدأ المكتب باختبار نهج مراجعة الأداء، وقد ترافق ذلك مع عقد دورتين تدريبيتين لمجموعة صغيرة من موظفي مراجعة الحسابات. وينطوي نهج مراجعة الأداء على استعراض النظم والعمليات من حيث فعاليتها وكفاءتها، وتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وأجريت أربع عمليات

تجريبية لمراجعة الأداء وهي: (أ) مراجعتان لأداء أحد المشاريع وأداء عملية محددة على نطاق البرنامج الإنمائي؛ و (ب) مراجعتان لمكتبين قطريين استُخدمت فيهما عناصر من نهج مراجعة الأداء. وصدر تقريراً المراجعة المتعلقان بالمكتبين القطريين في عام ٢٠١٤، فيما سيصدر التقريران الآخران في عام ٢٠١٥.

٣٠ - وفي واحدة من عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية، ركزت عناصر مراجعة الأداء على استعراض فعالية ممارسات الرصد. أما العملية الثانية، فقد شملت عناصر مراجعة الأداء فيها طائفة من المبادرات الجديدة التي جرّبها المكتب. واستهدفت المراجعة تقييم ما إذا كان المكتب القطري قد استمد الفوائد من المبادرات الرائدة واستخلص الدروس المستفادة وقام بنشرها على نحو كاف. وفي كلتا الحالتين، تم تقييم فعالية الممارسات الخاضعة للاستعراض بأنها مرضية.

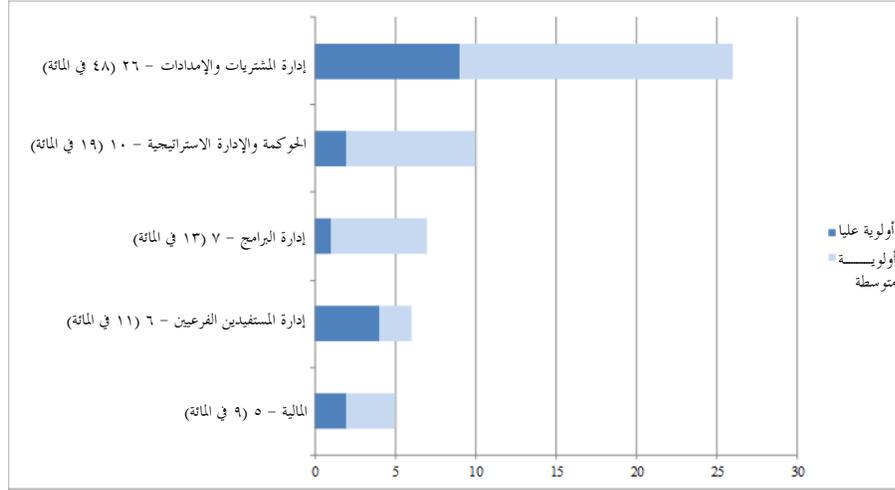
جيم - مراجعة حسابات الصندوق العالمي

٣١ - في عام ٢٠١٤، صدر ما مجموعه ١٨ تقريراً فيما يتعلق بمَنح الصندوق العالمي، وقد تناول ١٦ تقريراً منها المنح التي يديرها البرنامج الإنمائي باعتباره المستفيد الرئيسي، فيما تناول تقريران موحدان مستقلان مختلف عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، باعتبارها الجهات المستفيدة الرئيسية والفرعية من مَنح الصندوق العالمي. ومن بين تقارير المراجعة الـ ١٦ المشار إليها أعلاه، تناول ١٣ تقريراً مسألة إدارة ٣١ منحة مقدمة من الصندوق العالمي في ١٣ مكتباً قطرياً (أربعة منها في أفريقيا، وأربعة في الدول العربية، وثلاثة في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وواحد في أمريكا اللاتينية). وكانت ثلاثة من التقارير الـ ١٦ تتضمن عمليات مراجعة مالية محضّة لمَنح الصندوق العالمي الثلاث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد أجرتها شركات لمراجعة الحسابات باسم المكتب.

٣٢ - وباستثناء التقريرين الموحدين، فإن تقارير المراجعة الـ ١٦ تضمنت ٥٤ توصية (انظر الشكل ٥)، تناول معظمها (ما يمثل نسبة ٦٧ في المائة) المجالات التالية: (أ) إدارة المشتريات والإمدادات، من قبيل ضعف إجراءات الرقابة على الموجودات المادية، وتخزين المنتجات المتعلقة بالصحة وضمن نوعيتها؛ و (ب) الحوكمة والإدارة الاستراتيجية، من قبيل إشغال الوظائف الرئيسية والامتثال لسياسات وإجراءات التعاقد.

الشكل ٥

توزيع توصيات مراجعي حسابات الصندوق العالمي وترتيب أولويتها في تقارير عام ٢٠١٤
(مجموع التوصيات: ٥٤ توصية)



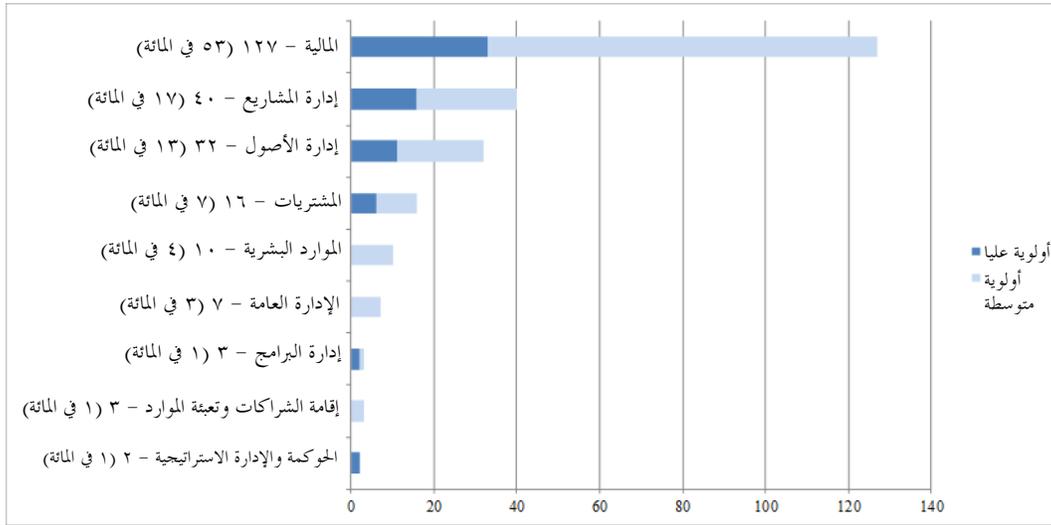
دال - مراجعة حسابات المشاريع

٣٣ - يجوز استعراض المشاريع التي ينفذها البرنامج الإنمائي تنفيذاً مباشراً في إطار مراجعة حسابات المكاتب القطرية أو وحدات عمل أخرى، ويجوز أيضاً أن تُراجَعَ تلك الحسابات بصورة منفصلة، ولا سيما إذا كان المبلغ المخصص للمشروع كبيراً. ففي عام ٢٠١٤، أُجريت مراجعة منفصلة لما عدده ٩٤ مشروعاً من المشاريع التي نُفذت تنفيذاً مباشراً. وبلغت النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات ٦٠٢ من ملايين الدولارات.

٣٤ - وأسفرت المراجعات المتعلقة بمشاريع التنفيذ المباشر عن صدور ٢٤٠ توصية (انظر الشكل ٦)، تناول معظمها (ما يمثل نسبة ٥٢ في المائة) مجال المالية، من قبيل عدم توخي الدقة في تسجيل نفقات المشاريع في التقرير الموحد عن الإنجاز، وعدم وجود مستندات داعمة. وتشكل عمليات المراجعة المتعلقة بمشاريع التنفيذ المباشر في الأساس مراجعة مالية للنفقات المحملة على المشاريع، وهي تركز على التحقق من صحة المعاملات المالية. وبالتالي، فإن معظم التوصيات التي تصدر بعد ذلك عن مراجعي الحسابات تتناول أساساً مجال المالية.

الشكل ٦

توزيع توصيات مراجعي حسابات مشاريع التنفيذ المباشر وترتيب أولويتها في تقارير
عام ٢٠١٤
(مجموع التوصيات: ٢٤٠ توصية)



هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

٣٥ - في عام ٢٠١٤، أصدر المكتب أربعة تقارير مشتركة بين الوكالات عقب أعمال المراجعة المشتركة أو المنسقة بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان).

٣٦ - وخلص التقرير الموحد المتعلق ببرنامج البداية السريعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، القائم في إطار برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (برنامج الأمم المتحدة للتعاون)، إلى أن تُنظم الرقابة الداخلية لمشاريع الفاو والبرنامج الإنمائي التي تُنفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للتعاون هي نُظم سليمة ومصممة بالشكل المناسب وتعمل جيداً. وقد أوجز التقرير الموحد عن مراجعة حسابات الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسائل والتوصيات الرئيسية التي أبلغت عنها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في المؤسسات المشاركة التابعة للأمم المتحدة.

وأبلغ مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بعدم كفاية التوجيهات القائمة بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في سياق العمل الإنساني، وعدم وجود نظام للرصد والتقييم، وقصور الضمان المتعلق باتباع النهج المنسق للتحويلات النقدية، وهي المسائل ذات الصلة بجودة التقييمات الجزئية وتقارير المعاينة العشوائية في البلد.

٣٧ - ولوحظ في المراجعة المشتركة لمبادرة توحيد الأداء في باكستان وجود عمليات تنسيق متنافسة للآليات المعنية بالتنمية والعمل الإنساني؛ وعدم اكتمال تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة الذي يُعتبر ضرورياً لتعزيز نظام المنسق المقيم في البلد؛ والمشاكل المتصلة بالجودة في إطار الرصد المتعلق بالمجالات ذات الأولوية الاستراتيجية؛ وعدم وجود استراتيجية لمواءمة طرق وإجراءات أداء العمل. وخلصت عملية المراجعة المتعلقة بوظيفة الوكيل الإداري للصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية للصومال إلى أن أداء مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، فيما يتعلق بتلك الوظيفة، هو أداء مرض.

٣٨ - وتستصدر في عام ٢٠١٥ التقارير المتعلقة بعمليات المراجعة الثلاث للبرامج والنظم المشتركة بين الوكالات التي أُجريت في عام ٢٠١٤، وهي تشمل ما يلي: (أ) مبادرة توحيد الأداء في ملاوي؛ و (ب) تقرير البرنامج الإنمائي عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ و (ج) تقرير المراجعة المشترك بين الوكالات عن البرنامج المذكور أعلاه، وهو يتناول التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات في إطار البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الذي يشارك في أنشطته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الدروس المستفادة من عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات (المقرر ٢٠١١/٢٢)

٣٩ - منذ عام ٢٠٠٩، واستناداً إلى أطر مراجعة الحسابات المتفق عليها مع مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، شارك المكتب في عمليات مراجعة حسابات مشتركة بين الوكالات، وأصدر ما مجموعه ١٣ تقريراً عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات، وهي تتناول صناديق مختارة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، ومبادرة توحيد الأداء، والنهج المنسق للتحويلات النقدية. وأظهرت التجربة أن عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تستغرق وقتاً أطول من غيرها على صعيد التخطيط والتنفيذ والإبلاغ، ويعزى ذلك إلى ضرورة إجراء مشاورات مع دوائر المراجعة الداخلية وإدارة المؤسسات المشاركة، والحصول منها على مدخلات.

٤٠ - وتطبيقا للدروس المستفادة من عمليات المراجعة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بقيادة عملية تهدف إلى تعزيز أطر مراجعة الحسابات القائمة من قبل. واعتمد الإطار الجديد المتعلق بالمراجعة الداخلية المشتركة لحسابات أنشطة الأمم المتحدة المشتركة في الاجتماع الذي عقده ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وحل الإطار محل ثلاثة أطر منفصلة هي: (أ) الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين؛ و (ب) البرامج المنسقة التي تدعمها وكالات متعددة (البرامج المشتركة)؛ و (ج) مبادرة "توحيد الأداء". والغرض من هذه الأطر هو أن يتم، ضمن وثيقة واحدة، عرض الأسس التي يقوم عليها نهج المراجعة الداخلية في مراجعة الحسابات المشتركة.

خامسا - متابعة توصيات مراجعي الحسابات

٤١ - بلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات ٨١ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٣ (٨٨ في المائة). ويشمل هذا المعدل جميع التقارير الصادرة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وهناك ٢٠ توصية لم تنفذ بالكامل منذ أكثر من ١٨ شهرا (انظر المرفق ٣ المتضمن قائمة كاملة بتلك التوصيات). وفي عام ٢٠١٣، بلغ هذا العدد ٢٢ توصية. ويظل العدد الإجمالي لتلك التوصيات في حده الأدنى، نظرا لأن التوصيات العشرين تمثل ١ في المائة من مجموع التوصيات الصادرة منذ عام ٢٠١٢.

٤٢ - ومن بين التوصيات العشرين، تم تصنيف سبع توصيات (ما يمثل ٣٥ في المائة) باعتبارها ذات أولوية عليا. وكان السبب في تأخير تنفيذ التوصيات العشرين درجة تعقيدها، وهو ما اقتضى اتخاذ مزيد من الإجراءات (في ٨٥ في المائة منها) أو مشاركة كيانات خارجية من قبيل مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى (في ١٥ في المائة منها). ومن بين التوصيات العشرين، كان هناك توصيتان لم تنفذتا منذ أكثر من ٣٦ شهرا تتعلقان بتبرعات مقدمة من المانحين، وهي تبرعات لم يجر استخدامها في عدد من المشاريع المكتملة التي لم تتم مطابقة حساباتها أو تسويتها، وحالات التأخر في إبلاغ المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية عن أوجه السداد المستهدفة من مساهمات الحكومات في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب.

سادسا - استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية و/أو الحكومات الوطنية

٤٣ - كان من المقرر أن تُراجَع في عام ٢٠١٤ حسابات ما مجموعه ٨٠١ من المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية /طريقة التنفيذ الوطني استنادا إلى تقييم المخاطر المتصل بعملية مراجعة الحسابات الذي أجراه المكتب. وبلغ إجمالي نفقات هذه المشاريع المحددة ١,٩٢ بليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٧٠ في المائة من نفقات المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية/ طريقة التنفيذ الوطني في السنة المالية ٢٠١٣، والتي بلغت قيمتها ٢,٧٣ بليون دولار. وقد أجرت عمليات المراجعة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة الحسابات التي تستخدمها وتديرها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي.

٤٤ - وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تلقى المكتب ٨٧١ تقريرا عن مراجعة حسابات ٧٩٨ مشروعا (أي ما يمثل ٩٩,٦ في المائة من المشاريع الـ ٨٠١)، بلغ إجمالي نفقاتها ١,٩١ بليون دولار للسنة المالية ٢٠١٣. ولم يكن بوسع مكنتين من المكاتب التي كانت تعتمز إجراء مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني، في عام ٢٠١٤، من إنجاز عملهما بسبب الحالة السياسية في أحد البلدان، وحالات تأخر مراجعي الحسابات الحكومية في إكمال مراجعاتهم في بلد آخر.

نتائج الاستعراض الذي أجراه المكتب

٤٥ - اختار المكتب، من بين تقارير مراجعة الحسابات التي وردت والبالغ عددها ٨٧١ تقريرا، ما قدره ٤٨٨ تقريرا لاستعراضها بشكل متعمق. وشملت العينة، التي تمثل ٨٩ في المائة من النفقات التي روجعت (أي ما يمثل ١,٧١ بليون دولار) جميع التقارير التي تضمنت آراء معدلة (آراء مشفوعة بتحفظات، وآراء سلبية، وامتناع عن إبداء الرأي). واستعرض المكتب تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/ طريقة التنفيذ الوطني من جوانب أربعة:

(أ) آراء مراجعي الحسابات والأثر المالي الصافي - حدد المكتب الأثر المالي الصافي الناجم عن مراجعة الحسابات المشتملة على تحفظات كنسبة مئوية من نفقات المشاريع المبلغ عنها؛

(ب) نتائج مراجعة الحسابات - استعرض المكتب نتائج مراجعة الحسابات وحدد المخاطر المناظرة لتنفيذ المشاريع بشكل عام؛

(ج) نطاق مراجعة الحسابات - استعراض المكتب مدى كفاية النطاق المشمول بالمراجعة مقابل اختصاصات مراجعة الحسابات المطلوبة؛

(د) إدارة مراجعة الحسابات - استعراض المكتب مدى كفاءة وفعالية المكاتب القطرية في توجيه عملية مراجعة الحسابات.

٤٦ - حصل معظم المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي (ما يمثل ٧٥ في المائة) على تقييم مُرضٍ من المكتب عن عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٤ للسنة المالية ٢٠١٣، وهو تقييم مماثل تقريبا للتقييم المتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٣ للسنة المالية ٢٠١٢ (انظر الشكل ٧). ووجه المكتب خطابات استعراض إلى المكاتب لتوجيه انتباهها إلى المجالات التي تحتاج إلى تحسين، على نحو ما لوحظ في تقارير المراجعة المتعلقة بمشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني التي كانت مشمولة بعملية الاستعراض.

الشكل ٧

نتائج تقييم المكتب لنوعية تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو طريقة التنفيذ الوطني

التقييم العام				
السنة المالية ٢٠١٣ (عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٤)		السنة المالية ٢٠١٢ (عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٣)		درجة التقييم
عدد البلدان	بالنسبة المئوية	عدد البلدان	بالنسبة المئوية	
٨٧	٪٧٥	٨٤	٪٧٣	مرضٍ
٢٠	٪١٧	٢٢	٪١٩	مرضٍ جزئياً
٩	٪٨	٩	٪٨	غير مرضٍ
١١٦	٪١٠٠	١١٥	٪١٠٠	مجموع المكاتب القطرية

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني والإجراءات المتخذة بشأنها

٤٧ - وردت في تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني، التي استُعرضت بالتفصيل، ما قدره ٢٠١ مسألة، وقد صُنفت أغلبيتها (٦٦ في المائة) باعتبارها ذات أولوية متوسطة. وكانت معظم المسائل تتعلق بالإدارة المالية (ما يمثل ٤٦ في المائة) مقابل ٥٧ في المائة للسنة المالية ٢٠١٢. وخلال دورتي مراجعة الحسابات الأخيرتين، كان هناك انخفاض بنسبة ١١ في المائة في المسائل المتعلقة بالإدارة المالية، في حين لم تشهد المجالات أخرى (التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع، ومعدل الإنجاز،

والمشتريات، والموارد البشرية، وإدارة المعدات واستخدامها، ونظم وضوابط مسك السجلات، والهيكلة الإداري) إلا فرقا طفيفا.

٤٨ - وقام المكتب برصد الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ التوصيات الصادرة في أعقاب مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني، ولاحظ أن ٧٦ في المائة من المسائل المشمولة بمراجعة الحسابات، البالغ عددها ١ ٢٠١ مسألة، قد عُولجت كما ينبغي.

آراء مراجعي الحسابات والأثر المالي الصافي المترتب

٤٩ - تبين من نتائج مراجعة الحسابات أن النفقات المالية للمشاريع عُرضت بتزاهة عموما في البيانات المالية للمشاريع. غير أن المكتب قام بتحليل جميع التقارير التي تضمنت آراء معدلة وحدد كمياً الأثر المالي الصافي المترتب للسنة المالية ٢٠١٣. بما مقداره ٩٢ مليون دولار (٤,٨٢ في المائة) من إجمالي النفقات المشمولة بالمراجعة. وهذا يمثل انخفاضاً مقارنة بمبلغ ١١٢ مليون دولار (٥,٧٩ في المائة) للسنة المالية ٢٠١٢. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣، كان الأثر المالي الصافي المترتب يتعلق أساساً بأربعة عشر مشروعاً في بلد واحد (ما مقداره ٨٣ مليون دولار) نتيجة لما يلي: عدم وجود عملية شراء أو القصور القائم فيها (٣ ملايين دولار)؛ وفروق لم تُبين أسبابها بين المبالغ الواردة في التقرير الموحد عن الإنجاز والمبالغ الواردة في سجلات المشاريع (مليون دولار)؛ ورفض اطلاع مراجعي الحسابات على سجلات المشاريع (٧٩ مليون دولار).

مراجعة حسابات النهج المنسق للتحويلات النقدية

٥٠ - في عام ٢٠١٤، اعترمت خمسة مكاتب قطرية (هي إندونيسيا وبوتان وتزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكابو فيردي) من المكاتب التي تتبع إجراءات النهج المنسق للتحويلات النقدية إجراء العمليات اللازمة لمراجعة حسابات الشركاء في التنفيذ. وتلقى المكتب ٢١ تقريراً عن مراجعة الحسابات من أربعة من المكاتب القطرية الخمسة. وتضمن ١٨ تقريراً من بين التقارير الـ ٢١ رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية.

سابعاً - التحقيقات

عدد القضايا

٥١ - خلال عام ٢٠١٤، بدأ المكتب بالنظر في ٢٩٩ قضية جديدة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣ (الذي سُجلت خلاله ٢٨٣ قضية جديدة). ومع القضايا المرحّلة من عام ٢٠١٣، البالغ عددها ١٧٩ قضية، ارتفع عدد القضايا الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٤٧٨ قضية، أي بما يمثل زيادة قدرها ٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣ (الذي بلغ فيه عدد القضايا ٤٤٧ قضية). وفي نهاية عام ٢٠١٤، جرى ترحيل ١٦٢ قضية إلى عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٨)، وهي تتألف من ١٤ قضية لا تزال قيد التقييم و ١٤٨ قضية لا تزال قيد التحقيق.

الشكل ٨

عدد القضايا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

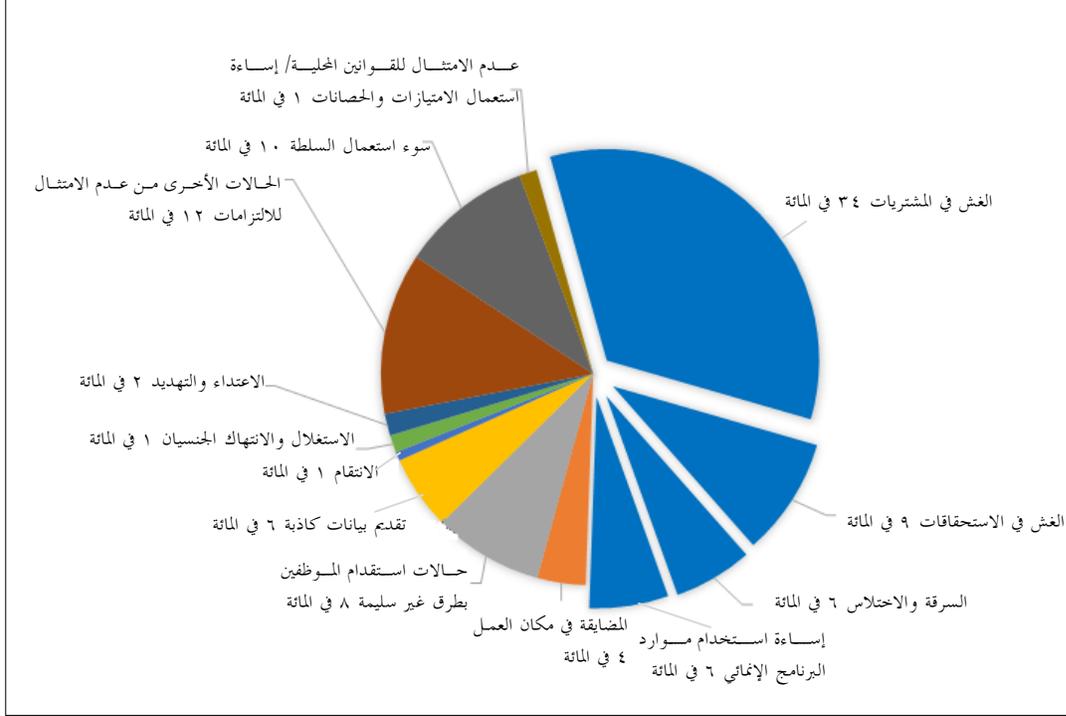
عدد القضايا	٢٠١٣	٢٠١٤
القضايا المرحّلة في ١ كانون الثاني/يناير	١٦٤	١٧٩
القضايا الواردة أثناء السنة	٢٨٣	٢٩٩
مجموع القضايا أثناء السنة	٤٤٧	٤٧٨
القضايا المغلقة (من بين القضايا المرحّلة)	١١٩	١٤٩
القضايا المغلقة (من بين القضايا الواردة)	١٤٩	١٦٧
مجموع القضايا المغلقة	٢٦٨	٣١٦
القضايا المرحّلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	١٧٩	١٦٢

نوع الشكاوى

٥٢ - ظلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في عمليات الشراء، والسرقعة والاختلاس، وإساءة استخدام موارد البرنامج الإنمائي، والاحتيايل في الاستحقاقات) تشكل أكبر فئة من القضايا، وتمثل نسبة ٥٥ في المائة من العدد الإجمالي للقضايا التي نظر فيها المكتب في عام ٢٠١٤، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٣ (الذي بلغت فيه نسبة هذه القضايا ٥٣ في المائة) (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩

أنواع الشكاوى الواردة في عام ٢٠١٤



٥٣ - وظلت آسيا والمحيط الهادئ المنطقة التي تلقى منها المكتب معظم الشكاوى في عام ٢٠١٤ (٩٤ قضية)، تليها أفريقيا (٨٨ قضية). فقد شكلت هاتان المنطقتان لوحدهما مصدر أغلبية (أكثر من ٦٠ في المائة) الشكاوى البالغ عددها ٢٩٩ شكاوى في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠

القضايا الواردة في عام ٢٠١٤، حسب الموقع^(١)

تجهيز القضايا (المقرر ٢٠١٤/٢١)

٥٤ - تمشيا مع مقرر المجلس، ركز المكتب عمله في عام ٢٠١٤ على إغلاق القضايا. ونتيجة لذلك، انتهى النظر في ما مجموعه ٣١٦ قضية من أصل ٤٧٨ قضية مفتوحة (من بينها ١٧٩ قضية مرحّلة من عام ٢٠١٣). وكان ذلك إنجازا بارزا إذ مثل زيادة قدرها ١٨ في المائة عن عام ٢٠١٣ (الذي سُجلت فيه ٢٦٨ قضية مغلقة).

٥٥ - وأُغلق ما مجموعه ٢٣١ قضية (أي ما يمثل ٧٣ في المائة مما مجموعه ٣١٦ قضية انتهى النظر فيها) بعد تقييم أولي. ومن بين هذه القضايا ٢٠٩ قضايا أُغلقت إما لعدم كفاية الأدلة

(١) RBA: المكتب الإقليمي لأفريقيا؛ RBAS: المكتب الإقليمي للدول العربية؛ RBAP: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ RBEC: المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ RBLAC: المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المتعلقة بالإساءة على نحو يبرر التحقيق، أو لأن الادعاءات لا تدخل في نطاق ولاية المكتب، أو لأن التحقيق لم يكن مبرراً.

٥٦ - وكان ما مجموعه ٨٥ قضية (أي ما يمثل ٢٧ في المائة مما مجموعه ٣١٦ قضية انتهى النظر فيها) يتطلب إجراء تحقيق كامل. وأسفرت ٥٩ قضية من هذه القضايا (ما يمثل ٦٩ في المائة) عن صدور تقرير عن التحقيق يقيم الدليل على سوء السلوك أو غير ذلك من أشكال الإساءة. وكان ذلك إنجازاً بارزاً آخر يعكس زيادة بنسبة ٢٠ في المائة مقارنةً بتقارير التحقيق الصادرة في عام ٢٠١٣، والبالغ عددها ٤٩ تقريراً.

الشكل ١١

الفصل في القضايا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

عدد القضايا في عام ٢٠١٤		عدد القضايا في عام ٢٠١٣	عدد القضايا
بعد التقييم			
٢٠٩	١٧٢	-	أُغلقت، لا مبرر للتحقيق
٢٢	٢٣	-	أُحيلت إلى مكاتب أخرى داخل البرنامج الإنمائي
٢٣١	١٩٥		المجموع
بعد التحقيق			
٢٦	٢٤	-	أُغلقت (غير موثقة)
		-	أُغلقت (غير موثقة)
٢٦	٢٤	-	قُدمت إلى مكتب الدعم القانوني
٦	١٥	-	قُدمت إلى المكاتب القطرية
٢٢	٨	-	قُدمت إلى لجنة استعراض البائعين
٢	٢	-	قُدمت إلى منظمات أخرى
٣	-	-	قُدمت إلى مكاتب البرنامج الإنمائي الأخرى
-	-	-	تقارير تحقيق أخرى
٥٩	٤٩		المجموع الفرعي (القضايا الموثقة)
٨٥	٧٣		المجموع
٣١٦	٢٦٨		مجموع القضايا المغلقة خلال السنة
٥٩	٤٩		تقارير التحقيق الصادرة
١٦	٦		الرسائل الإدارية الصادرة

القضايا الموثقة

٥٧ - كانت التحقيقات الموثقة، البالغ عددها ٥٩ تحقيقاً، تتعلق أساساً بالغش في المشتريات (٤٩ في المائة) وعدم التقيد بالالتزامات (٢٢ في المائة) (انظر الشكل ١٢). وانظر المرفق ٤ للاطلاع على بيان موجز لهذه القضايا.

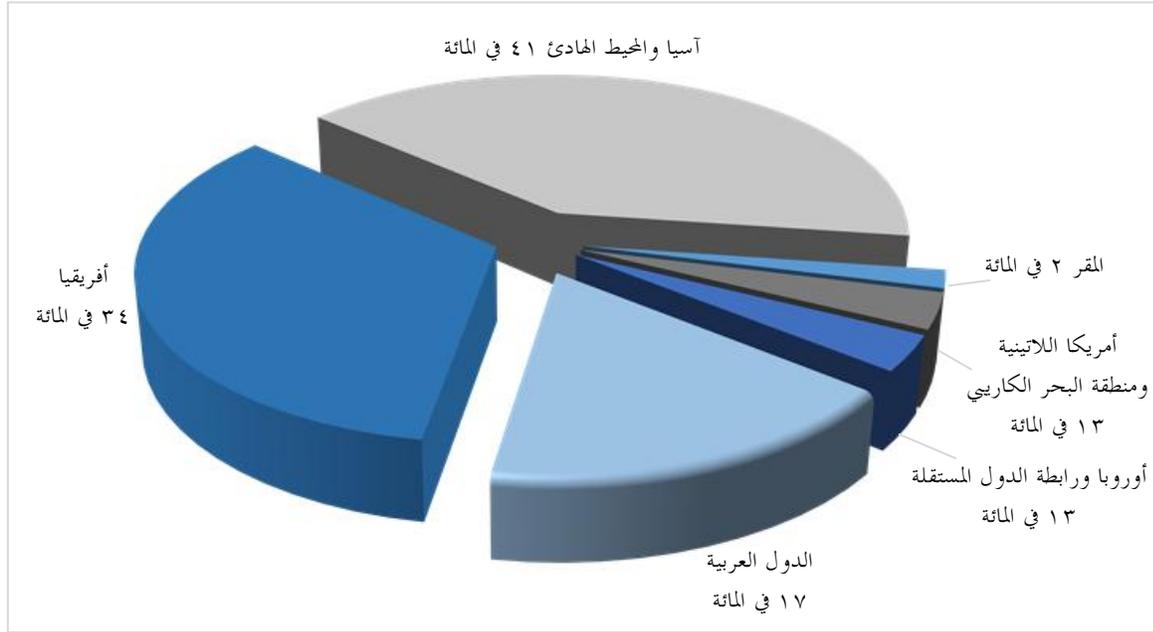
الشكل ١٢

القضايا الموثقة في عام ٢٠١٤ حسب الفئة



٥٨ - ويتبين من التوزيع الجغرافي للقضايا الـ ٥٩ الموثقة أن ٤١ في المائة منها وقعت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٣٤ في المائة في أفريقيا، و ١٧ في المائة في الدول العربية، ووقعت القضايا المتبقية البالغة نسبتها ٨ في المائة في سائر المناطق وفي المقر (انظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣
القضايا الموثقة في عام ٢٠١٤ حسب الموقع



الخسائر المالية وطريقة استردادها (المقرر ٢٠١٤/٢١)

٥٩ - بلغ مجموع الخسائر المالية الموثقة في تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب خلال عام ٢٠١٤ حوالي ٦,١ ملايين دولار (انظر المرفق ٤). وكان ما مجموعه ٥,٢ ملايين دولار من تلك الخسائر، أي ما يمثل ٨٥ في المائة من مبلغ ٦,١ ملايين دولار، نتيجةً لأربع عمليات تحقيق متعلقة بأموال قُدمت إلى مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، وتولت نقلها وتنفيذ استخدامها مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وقد أصدرت عقوداً للبائعين أدت إلى الاحتيال والسرقة. وأصدرت هيئة التحقيق في مؤسسة الأمم المتحدة الأخرى تقارير موثقة عن الخسائر، وأقر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات هذه التقارير بغرض طلب فرض جزاءات على البائعين. وتقع المسؤولية عن المحاسبة المالية والإبلاغ عن هذه الأموال على عاتق المؤسسة الأخرى وليس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٠ - وعند البدء بإعداد هذا التقرير، استرد البرنامج الإنمائي نحو ١٠ ٨٠٠ دولار من مجموع الخسائر المحددة في تقارير التحقيق خلال عام ٢٠١٤.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (المقرر ٢٠١١/٢٢)

٦١ - استنادا إلى تقارير التحقيق الـ ٢٦ المرسلة إلى مكتب الدعم القانوني فيما يتعلق بالموظفين، وُجّهت رسالة توبيخ إلى أحد الموظفين. وفيما يخص موظفا استقال قبل انتهاء التحقيق، وُضعت رسالة في ملفه عملاً بالمادة ٧٢ من الإطار القانوني تشير إلى أنه كان سيُتهم بسوء السلوك لو بقي في خدمة المنظمة.

٦٢ - وكان لا يزال ٢٢ تقريراً من التقارير المتبقية التي أُرسلت إلى مكتب الدعم القانوني قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٤، وأعيدت قضية واحدة إلى المكتب لغرض التوضيح. وأُحيلت قضية واحدة لأن الموظف قد انفصل عن البرنامج الإنمائي والتحق بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦٣ - وبعد تقديم ستة تقارير إلى المكاتب القطرية، لم تجدد خمسة عقود لأداء الخدمات. وتم خفض درجة عقود أحد أصحاب عقود الخدمات نتيجةً للتحقيق.

٦٤ - واستنادا إلى تقريرَي التحقيق المقدمين إلى الفريق الاستشاري المعني بالتدابير التأديبية المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة، وُضعت رسالة في ملف أحد المتطوعين تشير إلى أنه كان سيتلقى رسالة لوم لو ظل يعمل كمتطوع. أما القضية الأخرى، فكانت لا تزال قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٤.

تقارير التحقيق الأخرى

٦٥ - في عام ٢٠١٤، قُدم ٢٢ تقريراً من تقارير التحقيق إلى لجنة استعراض البائعين (وهي الهيئة الفنية الداخلية المكلفة بتقديم توصيات إلى رئيس المشتريات بشأن طلبات فرض الجزاءات على البائعين). ومن بين التقارير الـ ٢٢، فصلت اللجنة في قضية واحدة، وأغلقت قضية أخرى دون فرض جزاءات. وكانت ٢١ قضية لا تزال قيد استعراض اللجنة في نهاية عام ٢٠١٤، غير أن اللجنة فرضت جزاءات مؤقتة على ما مجموعه ثمانية بائعين في قضية واحدة.

٦٦ - وقُدمت ثلاثة تقارير تحقيق إلى مكاتب البرنامج الإنمائي الأخرى في عام ٢٠١٤، منها قضية واحدة مقدمة إلى المكتب الإقليمي المعني وإلى لجنة استعراض البائعين التي فرضت جزاءات مؤقتة على ما مجموعه ثمانية بائعين.

٦٧ - ووجه المكتب في عام ٢٠١٤ أيضا ١٦ رسالة إدارية إلى وحدات العمل المعنية من أجل معالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية، على النحو الذي أشار إليه المحققون. ويمثل

ذلك زيادة بنسبة ٢٦٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣ الذي أُصدرت خلاله ٦ رسائل إدارية. وقُدِّم إلى مكتب الدعم القانوني طلب واحد للإحالة إلى السلطات الوطنية.

ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٦٨- واصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء والنظر من أجل تحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيق في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، انتُخب مدير المكتب نائبا لرئيس ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات الأمم المتحدة.

٦٩- ويعمل المكتب بشكل وثيق مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية لتنمية القدرات ضمن البرنامج الإنمائي في مجال التحقيقات المتعلقة بالامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية. ووضع المكتب إطار سياسة عامة لتوجيه عمل الوحدة الجديدة المعنية بالامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية في المكتب، إضافةً إلى مبادئ توجيهية لإجراء التحقيقات، وإجراءات تشغيل ثابتة، وقد تم إصدارها عقب مشاورات داخلية وخارجية مستفيضة. كما أنشأ المكتب صفحات شبكية ذات صلة، وبدأ تشغيلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ووضع آلية لتسجيل القضايا الواردة ومواداً للتوعية. وبدأت الوحدة عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهي أول آلية لاستعراض الامتثال للالتزامات البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.

تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

الخدمات الاستشارية

٧٠- واصل المكتب إسداء المشورة على جميع مستويات الإدارة في المقر والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية. وشملت المشورة مجموعة واسعة من المواضيع، مثل عمليات مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني ومشاريع التنفيذ المباشر، والإبلاغ عنها، وتقييم النهج المنسق للتحويلات النقدية، والعمليات ذات الصلة بالموارد البشرية، والسياسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما استعرض المكتب بانتظام أحكام مراجعة الحسابات الواردة في الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات المبرمة مع الجهات المانحة، فضلا عن حالات الأرصد المستحقة القبض للموظفين غير القابلة للتحويل، وأسدى

المشورة لمكتب الشؤون الإدارية (مكتب إدارة الموارد المالية) بشأن عمليات الشطب وتحسين تلك العمليات.

٧١ - وقام المكتب بتيسير حلقات العمل بشأن التقييم الذاتي المنظم مع الأفرقة التابعة للصندوق العالمي في المكاتب القطرية، وبتيسير تدريب مراجعي حسابات المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني. كما اجتمع المكتب في عدد من المرات مع إدارة المقر وإدارة المكاتب الإقليمية لتبادل المعلومات بشأن المسائل المتكررة الواردة في تقارير مراجعة الحسابات والتحقيق.

خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٧٢ - بناء على اتفاق للخدمات مؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبرم مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واصل المكتب تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٤. وستنتهي مدة هذا الاتفاق في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وخصص المكتب وحدة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تضم أربع وظائف تمولها الهيئة بالكامل. وتقدم تقارير منفصلة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها المكتب في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عاشرا - الاستنتاج العام

٧٣ - تمكن المكتب، بواسطة الموارد المتاحة في عام ٢٠١٤، من الاضطلاع على نحو فعال بولايته المتمثلة في تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتأتي النتائج الجماعية لعمليات مراجعة حسابات الوحدات في المقر، والمهام الإدارية العامة، والمكاتب القطرية، ومنح الصندوق العالمي، ومشاريع التنفيذ المباشر، وكذلك مراجعة أطراف ثالثة لحسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/طريقة التنفيذ الوطني، تكملة لآليات الرقابة الأخرى التي يستمد منها مدير البرنامج والمجلس التنفيذي الضمان بشأن استخدام موارد البرنامج الإنمائي بكفاءة، وبشأن فعالية وكفاية نظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وقد تجاوبت جميع المكاتب المعنية بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وخلال السنة المشمولة بالتقرير، تمكن المكتب من إغلاق المزيد من ملفات التحقيق وإصدار المزيد من تقارير التحقيق.

٧٤ - ومع استمرار الدعم المقدم من المجلس التنفيذي، والإدارة العليا في البرنامج الإنمائي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، سيتمكن المكتب من مواصلة تقديم خدمات ذات قيمة مضافة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وهي خدمات من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف البرنامج الإنمائي المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.
